تجفيف

سياسة التعطيش الإسرائيلية في الضفة الغربية

تقرير بتسيلم, أَيَّار 2023

مقدمة

ابتداءً من شهر أيار من كل عام، عندما تبدأ درجات الحرارة بالارتفاع، تبدأ معاناتنا نحن أيضاً. فنحن نعاني من نقص مستمر في المياه لدرجة أنه أصبح شاغلاً دائماً. ليس هنالك موضوع آخر للحديث عنه ولا يهمنا شيء آخر سوى الماء: يوجد ماء، لا يوجد ماء، الماء ضعيف في الصنبور، الماء على وشك الانقطاع، لا تفتحوا الصنابير كثيرًا، تحققوا من خزانات المياه، تأكدوا من وجود ماء في الخزانات، اتصلوا بالبلدية.

هكذا وصفت رنا خويرة (٥٢ عامًا) من سكان نابلس روتين حياتها اليومي في أشهر الصيف. هذا الروتين ليس حصريًا لخويرة وحدها. هذا هو واقع حياة ما يقارب ثلاثة ملايين فلسطيني، سكان الضفة الغربية، الذين تعاني الغالبية العظمى منهم من أزمةٍ مزمنة في المياه. يحصل البعض منهم على إمدادات المياه مرة كل بضعة أيام بينما يحصل البعض الآخر عليها مرة كل بضعة أسابيع وآخرون بيوتهم غير متصلة بشبكة المياه على الإطلاق.

المياه الجارية ليست ترفًا ولا كماليات وإنما هي إحدى البنى التحتية الأساسية اللازمة للحفاظ على حياة عادية معقولة. إلى جانب الحاجة الوجودية للشرب، المياه مطلوبة لتنفيذ سلسلة من الأمور الأساسية، مثل الطبخ والحفاظ على النظافة الشخصية وتنظيف المنزل، إضافة إلى الزراعة وتربية حيوانات المزرعة، أنظمة الصرف الصحي، المنشآت الصناعية والسياحة. هذا كله لن يكون ممكنًا بدون توفر المياه بصورة منتظمة.

خلال الجيل الأخير، أصبحت إسرائيل قوة مائية عظمى تنتج من المياه كميات تعادل أضعاف التي توفرها الموارد الطبيعية. ويعود الفضل في ذلك أساسًا إلى منشآت تحلية المياه والاستخدام المكثف للمياه المستَصلَحة في الزراعة. الحصانة النسبية التي أوجدتها إسرائيل لنفسها ضد تأثيرات الطقس وتقلبات أزمة المناخ تتعارض مع أوضاع السكان في دول الجوار والفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ إن كميات المياه التي يحصلون عليها بعيدة كل البعد عن تلبية احتياجاتهم.

يُعتبر توفُر المياه بشكلٍ منتظم أمرًا طبيعيًا بالنسبة لمواطني إسرائيل وسكانها - بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المستوطنات في الضفة الغربية. هؤلاء لا يستطيعون حتى مجرد تخيل حياة لا تتدفق فيها المياه بصورة دائمة بدون انقطاع وبدون أية تقييدات في الصنابير في منازلهم أو في أماكن عملهم أو في الحقول والمصانع أو في أحواض السباحة الخاصة بهم، كل يوم، طوال ساعات النهار وفي جميع فصول السنة.

أزمة المياه التي يعاني منها الفلسطينيون في الضفة الغربية ليست قدرًا أو ظاهرة طبيعية لا يمكن التعامل معها، كما أنها ليست جزءًا من "أزمة مياه" إقليمية لا يمكن منعها. هذه الأزمة هي نتاج متعمد، نابع عن سياسة إسرائيلية تمييزية واعية، ترى في الماء عنصرًا آخر في منظومة السيطرة على الفلسطينيين. إسرائيل هي الجهة الوحيدة المقررة اليوم فيما يتعلق بكمية المياه التي يتم توفيرها ولمن، في كامل الأراضي الواقعة تحت سيطرتها. هي التي تقيّد استهلاك المياه للفلسطينيين، هي التي تحدد مكان حفر الآبار وهي التي تقرر كميات المياه التي يجب نقلها، من أين وإلى أين. هذه السيطرة المطلقة تتيح لإسرائيل منع تطوير قطاع مائي فلسطيني مستقل، مما يترك سكان الضفة الغربية معتمدين كليًا على حُسن نواياها.

يوضح هذا التقرير كيف تدير إسرائيل مخصصات المياه للفلسطينيين سكان الضفة الغربية. ويفسر كيف استولت على جميع مصادر المياه بين البحر ونهر الأردن، وكيف تم تكريس هذه السيطرة في إطار اتفاقيات مؤقتة، كان من المفترض أن تنتهي صلاحيتها منذ نحو ربع قرن. ويبيّن التقرير كيف أن القيود والمحظورات التي تفرضها إسرائيل لا تخلق فقط أزمة مياه مزمنة لجميع سكان الضفة الغربية الفلسطينيين، وإنما تخلق أيضًا فوارق كبيرة في استهلاك المياه بين المناطق الفلسطينية نفسها في الضفة الغربية. وتجسد الإفادات المرفقة بهذا التقرير واقع أزمة المياه في مدن فلسطينية مركزية وفي المجتمعات الرعوية في أنحاء الضفة الغربية، ونتائج سياسة التعطيش الإسرائيلية.

صورة الوضع الحالي: قطاع المياه بين البحر والنهر

خلال الجيل الأخير، أصبحت إسرائيل قوة مائية عظمى. وقد أتاح التخطيط الذكي والاستثمارات الضخمة والثورة التكنولوجية إنشاء نظام مائيّ متقدم وفعّال، محصّن نسبيًا من أخطار أعوام الجفاف والتغيّرات المناخية ومصمم لتلبية احتياجات السكان حتى العام 2005 [1] على الأقل. نتيجة لذلك كله، يحظى مواطنو إسرائيل - أولئك الذين يسكنون داخل أراضيها السيادية وأولئك الذين يعيشون في المستوطنات في الضفة الغربية - بإمدادات غير محدودة، إطلاقًا تقريبًا، من المياه للاستخدام الشخصي والمجتمعي، وبزراعة تقوم على استخدام المياه بكميات كبيرة، حتى في المناطق الصحراوية.

يعتمد هذا النظام على تحلية مياه البحر. وهو يشمل منشآت عصرية الهدف من خلالها هو تحلية 1.2 مليار متر مكعب في العام 2030. بالإضافة إلى ذلك، يشتمل النظام على منظومات نقل وتجميع فعّالة وواسعة النّطاق وهو يعمل على إعادة تدوير موارد المياه الطبيعية وتنجيع استخدامها: إعادة المياه إلى الطبيعة (بما في ذلك توقع ضخ 100 مليون متر مكعب من المياه سنويًا إلى بحيرة طبريا) وإعادة تدوير مكثفة لـ 85% من مياه الصّرف الصّحي وتحويلها إلى الرّي الزّراعي واستصلاح الآبار وترميم الأنهار وإجراءات لزيادة مياه الأمطار وتخزينها.

بفضل هذه الثورة، لم يعد اعتماد إسرائيل الكلي على موارد المياه الطبيعية. تزيد كمية المياه التي تنتجها سنويًا عن متوسط ما تنتجه هذه الموارد بمرتين. في العام 2020 أنتجت إسرائيل 2.4 مليار متر مكعب في السنة وبحلول العام 2050 من المتوقع أن يزداد هذا الرقم بأكثر من 50%، ليصل إلى 3.7 مليار متر مكعب سنويًا[2].

من إجمالي إنتاج المياه في إسرائيل في العام 2020، تم تخصيص نحو 50% للزراعة، وحوالي 43% للاستهلاك المنزلي (أكثر من 80% منها كانت مياه بحر محلاة) فيما تم تخصيص الجزء المتبقي للسلطة الفلسطينية وللأردن. تضاعفت كميات المياه

[1] ليئا كرونبتر وميخائيل زايدا (مديرا دائرة التخطيط في سلطة المياه)، "خطة تطوير قطاع المياه"، **هندسة المياه**، العدد 131، شباط 2022. انظر أيضًا "البنى التحتية للمياه في يهودا والسامرة ستكون جاهزة لـ 2040 خلال أربع سنوات"، إعلان اللجنة الفرعية للشؤون المدنية والأمنية التابعة للّجنة الخارجية والأمنية للكنيست، 19.6.18؛ آفي بار إيلي، "المخطط الرئيسي لسلطة المياه: الفلسطيني يحصل على مياه أقل بنسبة 40% من جاره اليهودي"، **TheMarker**، 14.11.16.

[2] مركز تمكين المواطن، **تقرير متابعة – خطة استراتيجية للتعامل مع فترة الجفاف في قطاع المياه للأعوام 2018-2030**, آب 2020. انظر أيضًا ليئا كرونبتر وميخائيل زايدا، "خطة التنمية لقطاع المياه"؛ يوغيف يسرائيلي، "إسرائيل لم تعد تجف: هكذا أصبحنا قوة مائية عظمى"، **Ynet**، 9.12.12.

المخصصة للاستهلاك المنزلي في إسرائيل منذ العام 1993 - من أكثر بقليل من 500 مليون متر مكعب سنويًا إلى أكثر من مليار متر مكعب سنويًا في العام 2020. ومن المتوقع أن تزداد هذه الكميات بنسبة 70% إضافية حتى العام 2050[3].

في العام 2020، بلغ متوسط استهلاك الفرد اليومي من المياه في إسرائيل 247 لترًا. هذا المعطى أعلى بكثير من متوسط استهلاك الفرد اليومي للمياه في أوروبا، والذي بلغ 144 لترًا في العام 2018 (في ذلك العام نفسه، بلغ المعدل في إسرائيل 244 لترًا)[4].

متوسط إنفاق الأسرة الإسرائيلية الشهري على المياه هو متوسط ضئيل، وقد وصل في العام 2018 إلى 0.64% من إجمالي الدخل[5].

في المقابل، لا يستفيد الرّعايا الفلسطينيون في الضّفة الغربية من هذه الثّورة إطلاقًا. في العام 2020، كان تحت تصرف سكان الضفة الغربية البالغ عددهم ثلاثة ملايين نسمة 239 مليون متر مكعب فقط - حوالي عُشر الكمية التي أنتجتها إسرائيل – في حين أنهم يعتمدون كليًا على مصادر المياه الطبيعية والمياه التي يشترونها من إسرائيل.

متوسط استهلاك الفرد الفلسطيني اليومي من المياه في الضّفة الغربية هو أقل بكثير من متوسط الاستهلاك الإسرائيلي: في العام 2020 بلغ 82.4 لتر للفرد في اليوم. في المناطق الريفية في الضفة الغربية، حيث يسكن أكثر من مليون فلسطيني، يتم توجيه حوالي نصف هذه الكمية إلى الأغراض الزراعية. حوالي سبعين تجمعًا فلسطينيًا في جميع أنحاء الضفة الغربية، يبلغ مجموع عدد سكانها أكثر من مئة ألف نسمة، غير مرتبطة بشبكة المياه على الإطلاق ومستوى استهلاك المياه فيها مشابه لمستوى الاستهلاك في المناطق المنكوبة: حوالي 26 لترًا في اليوم للفرد[6]، بينما الحد الأدنى الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية هو 100 لتر للفرد في اليوم.

يحصل 36% فقط من سكان الضفة الغربية الفلسطينيين على إمداد المياه الجارية كل يوم، طوال أشهر السنة. يحصل 47% آخرون على المياه الجارية أقل من عشرة أيام في الشهر. تحدد منظمة الصحة العالمية معيارًا لـ "توافر المياه" لكي يتم، بموجبه، اعتبار المياه متوفرة، يجب أن يكون هنالك مصدر للمياه على مسافة لا تزيد عن كيلومتر واحد عن المنزل وألّا يستغرق الوقت اللازم لجمعها أكثر من نصف ساعة. واعتبارًا من العام 2016، لا يستوفي20% من سكان الضفة الغربية هذا المعيار. نتيجة

---

[3] **سلطة المياه**، استهلاك المياه لعام 2020 – تقرير موجز، 21.10.21.

[4] **سلطة المياه**، استهلاك المياه لعام 2018 – تقرير موجز, أيلول 2018 ; سلطة المياه، استهلاك المياه لعام 2020 – تقرير موجز، تشرين الأول 2021. يستند الحساب إلى 90.1 متر مكعب من "استهلاك خاص" للفرد في السنة، مقسومًا على أيام السنة. انظر أيضًا Water use in Europe – Quantity and quality face big challenges, European Environment Agency, 30.8.18

[5] دائرة الإحصاء المركزية، دخل وإنفاق الأسرة، معطيات من استطلاع إنفاق الأسرة 2018 – ملخصات عامة. وفقًا للاستطلاع، تنفق الأسرة ما معدله 132.5 شيكل شهريًا على المياه، من إجمالي الدخل الصافي للأسرة البالغ 20,478 شيكل. انظر أيضًا بات حِن روتنبرغ، "وصف وتحليل اقتراح الحكومة لرفع سعر المياه من أجل الزراعة "، **هندسة المياه**، العدد 131، شباط 2022.

[6] The Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), and the Palestinian Water Authority (PWA) Issue a joint Press Release on the Occasion of World Water Day, 22.3.22 انظر أيضًا عميرة هيس وتسفرير رينات، "بين فجوات السلوك واختلاف الروايات: ما كمية المياه التي يستهلكها الفلسطينيون بالفعل"، **هآرتس**، 14/13/2. انظر أيضًا مواد بتسيلم: "مياه منهوبة: قلّصت إسرائيل هذا الصيف كمّيات المياه التي تخصّصها للفلسطينيين، البعيدة أصلاً عن تلبية احتياجاتهم"، 27.9.16؛ "الأزمة الاقتصادية تزيد من حدة ضائقة المياه في الضفة الغربية"، 9.5.10

لذلك، يخزن 92% من سكان الضفة الغربية المياه في خزانات موضوعة على أسطح المنازل ويقومون بتركيب مضخات منزلية متصلة بهذه الخزانات للتغلب على النقص المستمر في المياه[7].

بالإضافة إلى ذلك، يبلغ الاهتلاك في شبكة المياه الفلسطينية حوالي ثلث كمية المياه، بسبب تقادم البنية التحتية للمياه أو بسبب مشاكل فنية مختلفة. هذا المعطى كبير للغاية مقارنة باهتلاك المياه في إسرائيل - بما في ذلك في المستوطنات - والذي يبلغ حوالي 3%[8].

وأخيرًا، يوصي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بألا تتجاوز تكلفة المياه 3% من نفقات الأسرة. ولا تتوفر بيانات محدّثة بخصوص متوسط الإنفاق الشهري للأسرة الفلسطينية على المياه، لكنه بلغ في بداية الألفية حوالي 8% من إجمالي المصاريف الشهرية[9].

[7] World Bank Group, **Towards Water Security for Palestinians – West Bank and Gaza Water Supply, Sanitation, and Hygiene Poverty Diagnostic**, 2018, p. 36, 39, 48-49.

[8] سلطة المياه، **قضية المياه بين إسرائيل والفلسطينيين** ، آذار 2009، ص 20. انظر أيضاً يوغيف يسرائيلي، "إسرائيل لم تعد تجف: هكذا أصبحنا قوة مائية عظمى".

[9] World Bank, **Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development**, April 2009, p.16, 21.

استيلاء إسرائيل على قطاع المياه بين البحر والنهر

بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط هنالك ثلاثة خزانات رئيسية للمياه: خزانا مياه جوفية (حوض المياه الجوفية الجبلية وحوض المياه الجوفية الساحلية) وخزان مياه سطحية (حوض نهر الأردن)[10]. اثنان من هذه الخزانات مشتركان لإسرائيل والفلسطينيين:

- الحوض الجوفي الجبلي، الذي يقطع الخط الأخضر وينقسم إلى ثلاثة أحواض فرعية: الغربي، الشرقي والشمالي - الشرقي. يمتد هذا الحوض على كامل الضفة الغربية، وهو يبدأ من سفح جبل الكرمل في الشمال ويمتد عبر الشريط الساحلي في إسرائيل حتى الطرف الشمالي- الغربي من النقب في الجنوب.
- حوض نهر الأردن، الممتد من الجليل الأعلى شمالًا إلى البحر الميت جنوباً.

الاحتياطي الثالث هو الحوض الجوفي الساحلي، الذي يمتد على طول الشريط الساحلي للبحر الأبيض المتوسط، من سفوح الكرمل في الشمال حتى رفح في الجنوب، بما في ذلك قطاع غزة. تختلف آراء الخبراء حول مسألة ما إذا كان بالإمكان اعتبار هذا الاحتياطي مصدر مياه مشتركًا أيضًا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تدفق المياه الجوفية هو من الشرق إلى الغرب، وكذلك فيما يتعلق بالسؤال حول مدى تأثير أعمال الحفر وضخ المياه التي تقوم بها إسرائيل في منطقة الخط الأخضر على خزانات المياه داخل قطاع غزة.

حتى توقيع الاتفاقية المرحلية

كانت إسرائيل تستخدم مياه الطبقة الجوفية الجبلية والطبقة الجوفية الساحلية حتى ما قبل احتلال الضفة الغربية في العام 1967. وكانت مياه حوض الأردن تُستخدم من قبل إسرائيل، لكن من قبل الأردن وسوريا والفلسطينيين في الضفة الغربية أيضًا، حيث كانوا يسحبون منه في ذلك الوقت حوالي 30 مليون متر مكعب في السنة[11].

بعد احتلال الضفة الغربية مباشرة، فرضت إسرائيل قيودًا وحظرًا شاملاً على قطاع المياه الفلسطيني. في آب 1967، بعد شهرين من الاحتلال، وقع قائد المنطقة العسكرية الوسطى على أمر عسكري "بشأن الصلاحيات الخاصة بقوانين المياه". نقل هذا الأمر جميع الصلاحيات المتعلقة بالمياه في الضفة الغربية - بما في ذلك تلك الخاصة بإنتاج المياه ونقلها واستهلاكها - إلى إسرائيل. وكانت النتيجة الأساسية لذلك الأمر العسكري هي إلزام الفلسطينيين بالحصول على إذن من إسرائيل لحفر أية آبار جديدة. وقد أعطت إسرائيل من جانبها أعطت مثل هذه الموافقات، لكن بأعداد قليلة جداً[12].

---

[10] للمزيد انظر: بتسيلم، **متعطشون لحل – ضائقة المياه وحلها في إطار الاتفاق الدائم**، تموز 2000، ص 22 - 27.

[11] **Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development**, p. 5.

[12] الأمر رقم 92، أمر بشأن الصلاحيات الخاصة بقوانين المياه، تم التوقيع عليه من قبل قائد القيادة المركزية عوزي نركيس في تاريخ 15.6.67. انظر أيضًا الأمر رقم 158, أمر بتعديل قانون الإشراف على المياه، تم التوقيع عليه من قبل قائد القيادة المركزية عوزي نركيس في تاريخ 30.10.67، الأمر رقم 291، أمر بشأن تسوية الأراضي وتنظيم المياه، تم التوقيع عليه من قبل قائد الضفة الغربية، العميد رافائيل فيردي بتاريخ 19.12.68.

ربطت إسرائيل جميع المستوطنات التي أقيمت في مختلف أنحاء الضفة الغربية - باستثناء تلك المقامة في غور الأردن - بشبكة المياه الإسرائيلية. يتم توفير المياه للمستوطنات وفقًا لمؤشرات استهلاك المياه داخل إسرائيل حيث تُدار إمدادات المياه للمستوطنات الإسرائيلية على جانبي الخط الأخضر كنظام واحد.

كما سمح الأمر العسكري لإسرائيل أيضًا بالاستفادة من مصادر مياه جديدة، لم يكن بإمكانها الوصول إليها قبل الاحتلال، ومنها ذلك الحوض الفرعي الشرقي للحوض الجوفي الجبلي، والذي تتدفق مياهه إلى غور الأردن. قامت إسرائيل بحفر 28 بئراً للمياه في هذا الحوض الفرعي وتستخرج منها أكثر من 30 مليون متر مكعب في السنة. لا يتم نقل هذه المياه إلى داخل حدود إسرائيل السيادية، بل تُستخدم في قطاع المياه المغلق في الغور، والذي يعتمد على الآبار المحلية بصورة حصرية. على الرغم من أن عدد المستوطنين هو أقل من ثُمن عدد الفلسطينيين في المنطقة، إلا أن حوالي 70% من المياه التي يتم استخراجها يتم تخصيصها لاستخدام المستوطنات الإسرائيلية في المنطقة وللزراعة المكثفة فيها بينما يتم تحويل الجزء المتبقي إلى البلدات الفلسطينية. يتمتع سكان المستوطنات في المنطقة بحصص من المياه تعادل ضعفيّ أو ثلاثة أضعاف متوسط استهلاك المياه لدى غيرهم من مواطني إسرائيل - وهي تتراوح بين 400 و700 لتر يوميًا للفرد الواحد. بالإضافة إلى ذلك، يحظى المستوطنون في هذه المنطقة بمخصصات مياه سخيّة تصل إلى ملايين الأمتار المكعبة سنويًا لأغراض الزراعة في المنطقة[13].

تسببت سيطرة إسرائيل على مصادر المياه في الغور بأضرار مباشرة على استهلاك الفلسطينيين للمياه: فقد تم إجراء عمليتي حفر إسرائيليتين بالقرب من قرية بردلة كانت نتيجتهما تجفيف الينابيع الرئيسية التي تستخدمها الزراعة الفلسطينية في المنطقة. وإثر ضغوط دولية، تعهدت إسرائيل بتعويض المزارعين الفلسطينيين وما زالت تزود القرية بمخصصات من المياه حتى اليوم[14]. كما أعلنت إسرائيل عن ينابيع عين فشخة وفصايل محميات طبيعية ومنعت سكان التجمعات الفلسطينية في المنطقة من الوصول إلى حوض نهر الأردن، الذي كانوا يصلون إليه قبل ذلك ويستخدمون مياهه للزراعة وصيد الأسماك.

الاتفاقية المرحلية

في أيلول 1995، تم التوقيع على الاتفاقية المرحلية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي تم فيها تحديد الترتيبات المتعلقة بالمياه. كان من المفترض أن تكون الاتفاقية سارية المفعول لمدة خمس سنوات فقط، ومن بعدها كان ينبغي توقيع الاتفاقية الدائمة التي لم يجر التوقيع عليها حتى الآن[15].

لم تنصّ الاتفاقية المرحلية على توزيع جديد وعادل لمصادر المياه المشتركة، إنما حافظت على المبدأ الذي كان سائداً قبل توقيعها، والذي بموجبه يستهلك جميع الإسرائيليين المياه حسب الطلب، بينما يحصل الفلسطينيون على المياه وفق حصة محدودة ومحددة

[13] بتسيلم، **نهب واستغلال: سياسة إسرائيل في منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت** ، التقرير بالعربية، أيار 2011، ص 7-8 و- 19 و- 21.

[14] المرجع السابق، ص 19. خصصت إسرائيل 5.5 مليون متر مكعب من المياه لقرية بردلة في عام 2022، ككمية مخصصة منفصلة عن كميات المياه المخصصة للبيع للسلطة الفلسطينية للضفة الغربية ولقطاع غزة، انظر مخصصات المياه لعام 2022 بآلاف الأمتار المكعبة، سلطة المياه، 11.9.22 ص 587.

[15] الملحق III, بروتوكول الأحوال المدنية، المادة 40: المياه والصرف الصحي في الاتفاقية المؤقتة الإسرائيلية الفلسطينية بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، 28.9.95, ص 161-166.

مسبقًا. لتجنب المس بهذا المبدأ، تم الاتفاق لدى التوقيع على أن أيّ زيادة في استهلاك المياه من قبل الفلسطينيين، ستأتي من مصادر مياه جديدة فقط.

لا تتطرق الاتفاقية إطلاقا إلى نظام حوض الأردن، والذي تم تأجيل البحث فيه إلى مرحلة المباحثات حول الاتفاقية الدائمة، التي لم تُنجز قط. لذلك، لا يزال الفلسطينيون غير قادرين على الوصول إلى المياه من هذا المصدر المشترك. وفيما يتعلق بالحوض الجوفي الجبلي، تنصّ الاتفاقية على وجوب زيادة حصص الفلسطينيين من المياه وعلى توفير هذه الزيادة من عمليات حفر جديدة في الحوض الفرعي الشرقي للحوض الجوفي الجبلي و "من مصادر أخرى متفق عليها". وفقًا للحسابات الواردة في الاتفاقية، كان من المفترض أن يصل الفلسطينيون إلى إنتاج 196 مليون متر مكعب من المياه من الحوض الجوفي الجبلي: 118 مليون متر مكعب (20% من المياه الجوفية)، وهو ما يمثل إجمالي الاستهلاك وقت توقيع الاتفاقية، وكذلك 78 مليون متر مكعب إضافية مخصّصة "للاحتياجات المستقبلية"[16].

ونصت الاتفاقية المرحلية على تشكيل لجنة مياه مشتركة، تكون مهمتها "معالجة جميع القضايا المتعلقة بالمياه والصّرف الصّحي في الضفة الغربية". ومن ضمن مهام اللجنة، أيضًا، تنسيق إدارة موارد المياه وأنظمة المياه والصّرف الصّحي بالإضافة إلى تسوية النزاعات في هذه المجالات أيضًا. تتكون اللجنة من عدد متساوٍ من الممثلين من كل جانب ويجب اتخاذ جميع قراراتها بالإجماع.

كما نصت الاتفاقية أيضًا على أن تقوم إسرائيل والفلسطينيون بإنشاء آلية مشتركة للتنفيذ والمراقبة. تشمل الآلية خمس فرق مشتركة على الأقل، تتمتع بحرية الوصول إلى جميع مرافق المياه والصّرف الصّحي الإسرائيلية والفلسطينية في الضفة الغربية. تشرف الفرق على توصيلات شبكات المياه، حفر آبار جديدة، الوقاية من العدوى، اختبارات جودة المياه، أنظمة الكهرباء وطاقة أنظمة المياه وغيرها.

أجرت الاتفاقية فصلًا تامًا بين المياه التي يتم توفيرها للإسرائيليين على جانبي الخط الأخضر وتلك التي يتم تزويد الفلسطينيين بها. وأوضحت الاتفاقية أن الجانب الفلسطيني سيكون وحده المسؤول عن شبكات المياه والصّرف الصّحي "التي تخدم السكان الفلسطينيين بشكل حصري"، بينما يتولى الجانب الإسرائيلي فقط تشغيل الأنظمة التي تخدم الإسرائيليين والفلسطينيين معاً.

[16] Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development, p.7.

كيف (وهل) تُطبَّق اتفاقية المياه؟

الترتيبات التي تم تحديدها في الاتفاقية المرحلية، منذ حوالي ثلاثين عامًا، بعيدة كل البعد عن أن تعكس الاحتياجات الحالية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية. لم تتوقع الاتفاقية الزيادة السّريعة في عدد سكان الضفة الغربية خلال السنوات التي مرت منذ توقيعها: من 1.54 مليون في العام 1997 (لا يشمل القدس الشرقية التي تم ضمها إلى إسرائيل) إلى 2.7 مليون في العام 2022[17]. مع ذلك، وعلى الرغم من النمو السكاني بنسبة 75%، إلا أن كمية المياه التي تسمح إسرائيل للفلسطينيين بضخها بقيت كما هي، على حالها.

علاوة على ذلك، لم تتنبأ الاتفاقية بالثورة التكنولوجية التي حدثت في قطاع المياه في إسرائيل. بهذه الثورة تم الاستغناء عن الاستخدام الإسرائيلي المكثف للمياه الجوفية الجبلية وعن الاعتماد عليها، وكان من الممكن أن يصبح بمقدور الفلسطينيين ضخ كميات من المياه من الحوض الجوفي، أكبر بكثير من تلك المنصوص عليها في الاتفاقية، دون أن يؤثر ذلك أبدًا على استهلاك المياه لدى مواطني إسرائيل. ولكن رغم ذلك، بقيت السياسة الإسرائيلية على ما هي عليه.

الاتفاقية منقطعة عن واقع الاحتلال

عند التوقيع على الاتفاقية، لم تعكس بنودها الاحتياجات المائية للفلسطينيين، لأسباب عديدة من بينها الضّعف البنيوي لدى الجانب الفلسطيني خلال التفاوض على الاتفاقية[18]. ويعود الفشل الرئيسي إلى تجاهل الاتفاقية التام لواقع الاحتلال وموازين القوة بين إسرائيل والفلسطينيين. تزخر الاتفاقية المرحلية بعبارات تدل على مساواة ظاهرية بين الطرفين الموقعين عليها، كما تخلق صياغة البنود وهمًا مفاده وجود قطاعين متساويين للمياه بين البحر والنهر - قطاع مياه إسرائيلي وقطاع مياه فلسطيني - يتقاسمان مصادر المياه فيما بينهما ويتخذان قرارات مشتركة ويعتمدان آليات مشتركة للإشراف والمراقبة.

وضمن ذلك، ورد مثلاً أن الطرفين قد توصّلا إلى الاتفاق "استنادًا إلى حسن النية" وأن "الطرفين متفقان على تنسيق إدارة موارد وأنظمة المياه والصرف الصحي في الضّفة الغربية خلال الفترة الانتقالية". كما ورد أيضًا أن هذه الأنظمة "سيتم تشغيلها وصيانتها وتطويرها من خلال التنسيق" وأن "يضمن كل طرف" تنفيذ بنود الاتفاقية. ستتولى لجنة المياه المشتركة إدارة الموارد المائية وأنظمة المياه والصّرف الصّحي بطريقة "منسَّقة"، وسيتم اتخاذ القرارات بالإجماع وتنفيذ الاتفاقية من خلال فرق عمل مشتركة، تتقاسم النفقات بالتساوي.

لكن الطرفين غير متساويين: إسرائيل تحتل الضفة الغربية وهي التي تسيطر على الأرض وعلى الرعايا الفلسطينيين الذين لم يختاروها وليست لديهم أي قدرة على التأثير في الأنظمة المسؤولة عن مصيرهم. بالنظر إلى التفاوت الشديد في علاقات القوة والاعتماد الكامل على مكرمات إسرائيل، من الواضح أن اتفاقية المياه لم تخلق قطاعَي مياه متساويين. بدلاً من ذلك، رسّخت

[17] Palestinian Bureau of Statistics, Census Final Results – Summary (Population, Housing Units, Building and Establishments), 30.11.98; and Estimated Population in the Palestine Mid-Year by Governance, 1997-2026.

[18] يوتام فيلدمان وأوري بلاو، "200 قرية في الضفة الغربية غير متصلة بالأنبوب. هكذا تجفف إسرائيل سكان السلطة الفلسطينية"، **هآرتس**، 7.8.09.

الاتفاقية الاحتكار الإسرائيلي لقطاع المياه الوحيد الموجود بين البحر والنهر وأرست مكانة إسرائيل كمنظِمة وكسلطة وحيدة مخوّلة صلاحية اتخاذ قرارات استراتيجية بشأنه[19].

علاوة على ذلك، فإن البنود التي تتضمنها الاتفاقية المرحلية بشأن توزيع المياه تتجاهل تمامًا تقسيم الضفة الغربية، كما كرسته بنود أخرى من الاتفاقية ذاتها، إلى مناطق (أ- A)، (ب- B)، (ج- C). تشمل المنطقتان (أ) و (ب) جميع البلدات الفلسطينية تقريبًا، وفيها فقط تم إعطاء السلطة الفلسطينية صلاحيات مدنية معيّنة. الأجزاء الأخرى من المنطقة، والتي تشكل حوالي 60% من مساحة الضفة الغربية، تم تعريفها بأنها منطقة (ج). هذه المنطقة هي مساحة متواصلة توجد فيها جميع المستوطنات وجميع المناطق المفتوحة في الضفة الغربية. وهكذا أصبحت المنطقتان (أ) و (ب) جزيرتين منعزلتين يتطلب أيّ تنقّل بينهما المرور عبر المنطقة (ج). بما أن إسرائيل قد أبقت جميع الصلاحيات في هذه المنطقة بيديها هي، فقد أصبح الفلسطينيون معتمدين كليًا على موافقتها في كلّ الأمور تقريبًا: أيّ أعمال حفريات جديدة، أيّ بنية تحتية للمياه بين البلدات الفلسطينية القريبة من بعضها وأيّ منشأة لمعالجة مياه الصّرف الصّحي، والتي يتم بناؤها بعيدًا عن الأحياء السّكنية بالضرورة - يجب أن تمر جميعها عبر المنطقة (ج)، وبالتالي يتطلب إنشاؤها موافقة إسرائيلية.

لا يمكن للسلطة الفلسطينية تطوير بنيّة تحتية لخطوط شبكة مياه فعّالة تربط بين البلدات الفلسطينية، لأنه سيتعين على هذه البنية التحتيّة المرور عبر المنطقة (ج) – وإسرائيل تمنع ذلك، في إطار نهجها السياسي المعتمَد[20]. وبالتالي، فإن تجزئة الحيّز الفلسطيني تحول دون إقامة نظام مياه فعّال وموحد ومتكامل، مع استراتيجية تنموية ومؤشرات جودة وأداء، على غرار الطريقة التي يُدار بها نظام المياه الإسرائيلي.

بهذه الطريقة، تخلق تجزئة الضفة الغربية فوارق حادة في استهلاك المياه اليومي للفرد في البلدات الفلسطينية. وبينما تسمح الاتفاقية لإسرائيل بتصدير المياه من إسرائيل نفسها إلى مستوطنات الضفة الغربية، فإنها تمنع السلطة الفلسطينية من نقل المياه من منطقة معيّنة في الضفة الغربية إلى منطقة أخرى. يخلق هذا الأمر وضعاً عبثيًا، عندما تنتج سلطة المياه الفلسطينية المياه بتكلفة زهيدة في مناطق قلقيلية وطولكرم وأريحا، إلا أنها لا تستطيع إيصالها إلى التجمعات الفلسطينية الأخرى التي تكون أحياناً على بعد بضعة كيلومترات فقط. يخلق هذا الواقع تفاوتات حادّة في استهلاك المياه في مختلف المناطق الفلسطينية: في العام 2020، بلغ استهلاك المياه اليومي للفرد في محافظتي بيت لحم والخليل 51 لترًا، في محافظة جنين 69.4 لترًا، في محافظة طوباس 71.4 لترًا، في محافظة نابلس 84.5 لترًا، في محافظة سلفيت 104.6 لترًا، في محافظة رام الله والبيرة والقدس (بدون منطقة القدس التي تم ضمها لإسرائيل) 111.7 لترًا، في محافظة طولكرم 129.2 لترًا، في محافظة أريحا 129.5 لترًا وفي محافظة قلقيلية 141 لترًا للفرد في اليوم[21].

---

[19] الملحق III, بروتوكول الأحوال المدنية، المادة 40: المياه والصرف الصحي في الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، 28.9.95, עמ' 161-166.

[20] **Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development**, p.VII, 33.

[21] Palestinian Bureau of Statistics, Table 9: Quantity of Water Supply for Domestic Sector, Water Consumed, Total Losses, Population and Daily Consumption per Capita in the West Bank(1) by Governorate, 2020, 2022; Towards Water Security for Palestinians – West Bank and Gaza Water Supply, Sanitation, and Hygiene Poverty Diagnostic, p. 14.

للتعويض عن هذا النّقص، تضطر السلطة الفلسطينية إلى شراء المياه من شركة مكوروت بتكلفة أعلى عدة أضعاف. بلغ إجمالي كمية المياه التي استهلكها الفلسطينيون في الضفة الغربية في العام 2020 حوالي 239 مليون متر مكعب. تم شراء 77.1 مليون متر مكعب من هذه الكمية من إسرائيل، ثم تمَّ توزيعها بشكل غير متساوٍ في مناطق الضفة الغربية، وفقًا لتخطيط البنى التحتية لشبكة المياه التابعة لشركة مكوروت - البنى التحتية المصممة لخدمة المستوطنين الإسرائيليين وليس السكان الفلسطينيين. وهكذا بلغ استهلاك المياه في محافظة رام الله والبيرة والقدس في عام 2020، 29.4 مليون متر مكعب، منها 24.5 مليون متر مكعب (83%) - حوالي ثلث إجمالي المياه التي اشترتها السلطة من إسرائيل - تم شراؤها من شركة مكوروت. في محافظة نابلس، تم استهلاك 33.3 مليون متر مكعب، منها 5 مليون متر مكعب (15%) تم شراؤها من شركة مكوروت. في منطقة أريحا، تم استهلاك 49.2 مليون متر مكعب في العام نفسه، منها 2.8 مليون متر مكعب (5.6%) تم شراؤها من شركة مكوروت، بينما في محافظة طولكرم تم استهلاك 25.1 مليون متر مكعب، منها 0.5 مليون متر مكعب (1.9%) تم شراؤها من شركة مكوروت[22].

تأثير تقطيع الضفة الغربية عبر السيطرة الإسرائيلية المطلقة على المنطقة (ج) يبدو واضحًا أيضًا في الجوانب التقنية لمشاريع المياه المخصصة للفلسطينيين. فقد بلغ متوسط قُطر خطوط إمداد المياه التي طلب الفلسطينيون المصادقة عليها في لجنة المياه المشتركة 4.7 إنشات - حوالي ثلث قُطر الخطوط التي تمد الإسرائيليين بالمياه (بمتوسط 13.8 إنشًا). تتجلى هذه الفجوة أيضًا في حجم مستودعات المياه: المستودعات الإسرائيلية أكبر بخمس مرات تقريبًا من المستودعات الفلسطينية. يعود سبب هذه الفوارق إلى حقيقة أنه لا يُسمح للفلسطينيين إلا بتنفيذ مشاريع محلية محدودة النطاق فقط ولا تتجاوز المنطقة (ج)، بينما تقوم إسرائيل بمدّ أنابيب مياه واسعة على طول الضفة الغربية وعرضها، لتزويد المستوطنات بالمياه من داخل إسرائيل[23].

في كل ما يتعلق بالفلسطينيين – الاتفاقية لا تُطبق

معظم الترتيبات المنصوص عليها في الاتفاقية المرحلية لم يتم تنفيذها حتى يومنا هذا، بعد نحو ثلاثين عامًا من توقيع الاتفاقية. وما زال الفلسطينيون لا يحصلون على إضافات المياه التي وُعدوا بها من مصادر المياه المشتركة، بينما تحولت لجنة المياه المشتركة بمرور السنين إلى أداة لخدمة وتحقيق أهداف إسرائيل. أما الرقابة في أنحاء الضفة الغربية فيتم تطبيقها على الفلسطينيين فقط، خلافا لما تم الاتفاق عليه بشأن الآلية المشتركة للإشراف والمراقبة، والتي لم يتم تفعيلها قط.

أ. الفلسطينيون لا يستخرجون كميات المياه التي تم الاتفاق عليها

حسب ادعاء سلطة المياه الإسرائيلية، فإن "إسرائيل نفذت جميع التزاماتها بموجب اتفاقية المياه، فيما يتعلق بإضافات المياه للفلسطينيين، بل أكثر بكثير مما هو مطلوب". كما تشير إلى أن "الفلسطينيين يستغلون بشكل جزئي فقط، عن قصد كما يبدو، مياه الحوض الجوفي الشرقي التي تم توفيرها لهم في اتفاقية المياه... ونتيجة لذلك، فإن إسرائيل 'مجبرة' على توفير أكثر من 30 مليون متر مكعب من أراضيها للفلسطينيين"[24].

[22] Palestinian Bureau of Statistics, Table 6. 7,8,9: Quantity of Water Supply for Domestic Sector, Water Consumed, Total Losses, Population and Daily Consumption per Capita in the West Bank(1) by Governorate, 2020.

[23] Jan Selby, "Cooperation, domination and colonization: the Israeli-Palestinian Joint Water Committee", **Water Alternatives**, 6 (1), 2013, p. 11-12.

[24] سلطة المياه، قضية المياه بين إسرائيل والفلسطينيين، آذار 2009، ص 21.

سلطة المياه محقة في أن الفلسطينيين "يستغلون بشكل جزئي فقط" مياه الحوض الفرعي الشرقي من الحوض الجوفي الجبلي. وفقًا لسلطة المياه الفلسطينية، كمية المياه المستخرجة من الأحواض الفرعية الثلاثة للحوض الجوفي الجبلي ازدادت بشكل مطرد خلال العقد الماضي - من 71.6 مليون متر مكعب في العام 2010 إلى 108.6 مليون متر مكعب في العام 2020. تغيرت الكمية المستخرجة من الينابيع على مرّ السنين: في العام 2020 وصلت إلى 53.3 مليون متر مكعب، لكنها كانت أقل بكثير في السنوات الأخرى من العقد الماضي. ومع ذلك، في العام 2020، وهو العام الذي تم فيه استخراج أعلى كميات من المياه، استخرج الفلسطينيون 161.9 مليون متر مكعب - وهي أقل بكثير من كمية الـ 196 مليون متر مكعب التي وُعدوا بها في الاتفاقية[25].

لكن ادعاء سلطة المياه بأن الفلسطينيين يفعلون ذلك "عن قصد، كما يبدو" هو ادعاء مضلّل. وفقًا للاتفاقية، كان من المفترض أن تأتي إضافات المياه، التي يحق للفلسطينيين الحصول عليها، من الحوض الفرعي الشرقي للحوض الجوفي الجبلي، وأيضًا من "مصادر أخرى متفق عليها". ومع ذلك، لم يتم العثور حتى الآن على مثل هذه المصادر المتفق عليها وليس واضحًا على الإطلاق ما الذي كان يقصده القائمون على الصياغة، حيث إن جميع مصادر المياه الطبيعية - باستثناء الحوض الفرعي الشرقي - كانت مستخدمة بالفعل عند التوقيع على الاتفاقية.

ومع ذلك، في أواخر الستينات وخلال السبعينات، سيطرت إسرائيل على المنافذ الأكثر إنتاجية للحوض الفرعي الشرقي في شمال البحر الميت وغور الأردن وأجرت 28 عملية حفر فيها. تم تنفيذ بعض الحفريات بالقرب من أكثر ينابيع المنطقة وفرة - عين فشخة، العوجة، فصايل وبردلة - مما قلل بشكل كبير من تدفقها الطبيعي. في هذه الأماكن، لا يملك الفلسطينيون تصريحًا لإجراء عمليات حفر جديدة.

تم تعريف معظم المساحة المتبقية في منطقة الحوض الفرعي الشرقي على أنها منطقة (ج)، حيث تقيد إسرائيل وصول الفلسطينيين إليها وتمنعهم من استغلال مصادر المياه: تم تعريف أجزاء واسعة منها على أنها "مناطق إطلاق نار" - على الرغم من أن معظمها لم يتم استخدامها منذ عقود؛ أجزاء أخرى منها تم تعريفها على أنها "محميات طبيعية" - على الرغم من أن جزءًا منها تزرعه المستوطنات في غور الأردن؛ بينما تم تخصيص أجزاء أخرى كـ "مناطق نفوذ بلدية" للمستوطنات. عمليًا، منعت إسرائيل الفلسطينيين من الوصول إلى جميع هذه الأراضي حتى قبل الاتفاقية، وهي تحرص على مواصلة منعهم من ذلك إلى اليوم أيضًا.

تُظهر المسوحات الهيدرولوجية، التي أجرتها إسرائيل في نهاية التسعينات من القرن الماضي، أن المياه غير المستخدمة في هذا الحوض الفرعي غير صالحة للشرب البتّة، بسبب ملوحتها. هذا هو السبب الرئيسي، على ما يبدو، وراء عدم قيام إسرائيل بالحفر هناك بنفسها. لذا، حتى في الحالات القليلة التي سمحت فيها إسرائيل للفلسطينيين بإجراء حفريات في الحوض الفرعي الشرقي، كانت هذه العمليات بحاجة إلى حفر عميق ومكلف، حيث يتطلب ضخ المياه منها عملية تحلية مكلفة جدًا. في النهاية، فإن تكلفة الإنتاج والبعد عن شبكة المياه يشكلان مبرراً لعدم استخدام هذه الآبار[26].

---

[25] Palestinian Bureau of Statistics, Table 2: Selected Indicators for Water Statistics in the West Bank 2010-2021, 2022.

[26] بتسيلم, **متعطشون لحل – ضائقة المياه في الضفة وحلها في إطار الاتفاق الدائم**، تموز 2000, ص 23-24. Jan Selby, "Joint Mismanagement: Reappraising the Oslo Water Regime", in **Water Resources in the Middle East: Israel – Palestine Water Issues- From conflict to cooperation**, (eds. Hillel Shuval & Hassam Dweik), Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace, 2007, p.13-14. ר' גם **Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development**, p.36.

بسبب عدم قدرتها على ضخ كميات المياه التي وُعدت بها، تضطر السلطة الفلسطينية إلى شراء المياه من إسرائيل. هذه المياه ليست المياه التي "تزود" إسرائيل الفلسطينيين بها، كما تدعي سلطة المياه، وإنما هي مياهٌ تُباع للفلسطينيين بسعر كامل يجسد التكلفة الحقيقية الكاملة "للإنتاج والنقل على طول الطريق حتى نقطة التسليم"[27]. كمية المياه التي تبيعها إسرائيل للسلطة الفلسطينية لاستخدامها في الضفة الغربية تزداد كل عام. في العام 1995 اشترت السلطة 27.9 مليون متر مكعب من المياه من مكوروت، وفي العام 2012 اشترت 53.3 مليون متر مكعب، وفي العام 2022 زادت الكمية إلى 81.2 مليون متر مكعب[28].

دائرة مياه الضفة الغربية في سلطة المياه الفلسطينية تفرض على السلطات المحلية سعرًا أقل بنسبة 20% من تكلفة إنتاج المياه، من أجل التخفيف عنها. ومع ذلك، فإن العديد من السلطات المحلية غير قادرة على دفع المبالغ بشكل منتظم أو بشكل كامل حتى مقابل المياه التي تستهلكها. نتيجة لذلك، تتراكم على سلطة المياه الفلسطينية ديون لشركة مكوروت - وهي ديون تقوم إسرائيل بعد ذلك بخصمها من الضرائب التي تجمعها لصالح السلطة الفلسطينية[29].

تتنصل إسرائيل من مسؤوليتها عن هذا الواقع وتدّعي بأنّ السّلطة الفلسطينية تنتهك اتفاقية المياه بغضّ طرْفها عن 250 بئرًا مائية مقرصنة لفلسطينيين، وخاصة في منطقة جنين، التي هي واحدة من المناطق التي يُسجَّل فيها أقل مستوى استهلاك للمياه للفرد الواحد في الضفة الغربية - 69.4 لترًا في اليوم، في استطلاع من العام 2020. وبحسب ادعاء إسرائيل، يضخّ الفلسطينيون من هذه الآبار عشرة ملايين متر مكعب زيادة عمّا نصّ عليه الاتفاق[30]. ويقول رئيس سلطة المياه الفلسطينية السّابق، الدكتور شدّاد العتيلي، إن إنتاج هذه الآبار لا يزيد عن أربعة ملايين متر مكعب[31]. ومع ذلك، حتى لو كان ادعاء إسرائيل صحيحًا، فإن مدى الضخ الذي تشتكي منه لا يقترب من كمية المياه التي وُعد الفلسطينيون في اتفاقية المياه بأنهم سيكونون قادرين على الاستفادة منها. وعلى أي حال فإن مدى الضخ هذا هامشيٌّ بالنسبة للكميات التي تستخرجها إسرائيل من الحوض الجوفي الجبلي، وبالتأكيد بالنسبة لكمية المياه الإجمالية التي تنتجها إسرائيل اليوم.

ب. لجنة المياه المشتركة - أداة لتعزيز المصالح الإسرائيلية فقط

مع مرور السنين، نجحت إسرائيل في تحويل لجنة المياه المشتركة إلى أداة تسمح لها بخدمة وتعزيز مصالحها، مع تكريس ضعف الجانب الفلسطيني. وقد تم تحقيق هذا الهدف بعدة طرق.

منذ السنوات الأولى لوجود اللجنة، قررت إسرائيل أن يتم البحث في المشاريع المخصصة للفلسطينيين سوية مع المشاريع المخصصة للمستوطنات، كـ "صفقة شاملة". الفلسطينيون الذين يعارضون إقامة المستوطنات - التي ينتهك وجودها القانون

---

[27] المادة 81 من اتفاقية المياه بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

[28] سلطة المياه، مخصصات المياه لعام 2022 بآلاف الأمتار المكعبة, 11.9.22, ص 587. في عام 2022 قدمت إسرائيل أيضًا 20 مليون متر مكعب من المياه إلى قطاع غزة, انظر إلى سلطة المياه،، إمداد مباشر بالمياه من إسرائيل للسلطة الفلسطينية – التزام مقابل أداء (بمليون متر مكعب). انظر أيضًا جدول رقم ٤ .Palestinian Bureau of Statistics, Annual Available Water Quantity in Palestine by Region and Source, 2020

[29] Toward Water Security for Palestinians – West Bank and Gaza Water Supply, Sanitation, and Hygiene Poverty Diagnostic, p.xxii.

[30] Haim Gvirtzman, "The Israeli-Palestinian water conflict: An Israeli Perspective", **Mideast Security and Policy Studies** no. 94, 2012, Begin-Sadat Center for Strategic Studies.

[31] لقاء مع الدكتور شدّاد العتيلي، الوزير السابق المسؤول عن سلطة المياه الفلسطينية، والوزير الحالي في الفريق الاستشاري للمفاوضات، 21.6.22

الدولي الإنساني وينتهك حقوق الفلسطينيين يوميًا[32] - وجدوا أنفسهم مضطرّين للتّصويت لصالح المشاريع المخصّصة لتوسيعها، حيث فقد حق النقض الخاصّ بهم أي معنى.

في العام 2010 بعد حوالي 15 عامًا عملت فيها اللجنة بهذه الطريقة، قررت السلطة الفلسطينية عدم الموافقة على أية مشاريع أخرى للمستوطنات. ردًا على ذلك، أعلنت إسرائيل أنها لن توافق على مشاريع فلسطينية، بما في ذلك البنية التحتية لمدينة روابي الفلسطينية التي كانت قيد الإنشاء آنذاك[33]. وقد توقفت مداولات لجنة المياه بشكل كامل لمدة ست سنوات تراكم خلالها 97 مشروعًا فلسطينيًا بتمويل من الدول المانحة، بانتظار موافقة اللجنة.

في العام 2016 تم استئناف مداولات اللجنة، بعد أن وافقت إسرائيل على تقديم تنازلات رمزية، مثل التنازل عن مطالبة الجانب الفلسطيني بطلب الإذن قبل تركيب أية ماسورة مياه يزيد طولها عن مائتي متر وقطرها عن إنشين وتمر داخل المنطقتين (أ) و (ب) فقط، وإنشاء خزانات للمياه داخل مناطق نفوذ البلدات الفلسطينية. من جهتها، طالبت إسرائيل الفلسطينيين بالتخلي الكامل - ووافقوا - عن البند الوارد في اتفاقية المياه، والذي يقضي بعرض المشاريع المخصّصة لتزويد المستوطنات بالمياه من داخل الخط الأخضر على اللجنة للمصادقة عليها[34].

كجزء من التفاهمات التي تم وضعها لاستئناف عمل لجنة المياه المشتركة، وافق الفلسطينيون على التخلي عن معارضتهم القديمة لتصريف مياه الصّرف الصّحي التابعة للقدس عبر نفق يقع تحت أراضي السلطة الفلسطينية (أبو ديس والعيزرية) إلى محطة معالجة مياه الصّرف الصّحي "أوغ"، التي أنشأتها إسرائيل جنوبي أريحا. مع الانتهاء من مشروع إنشاء النفق والربط بمحطة "أوغ"، يتوقف تصريف مياه الصرف الصحي الخام إلى قناة وادي النار ("وادي قدرون"): حوالي 11 مليون متر مكعب من مياه الصّرف الصّحي الخام كل عام، ويعتبر أكبر مخاطر الصّرف الصّحي بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط[35].منذ استئناف المداولات، لا يمتلك الفلسطينيون أية معلومات عن حجم المشاريع التي تنفذها إسرائيل في المستوطنات وعن آثارها على مصادر المياه المشتركة وعلى السكان الفلسطينيين[36]. وقد خلق ذلك واقعًا يُستثنى فيه الفلسطينيون من جزء كبير من القرارات المتّخذة بشأن استخدام الموارد المائية المشتركة، في حين أن أيّ استخدام فلسطيني لها يتطلب موافقة إسرائيل.

الطريقة الأخرى التي أفرغت إسرائيل بواسطتها عمل اللجنة من أي مضمون هي المطلب - غير المنصوص عليه في الاتفاقية المرحلية على الإطلاق - بأن أي مشروع مخصص للفلسطينيين ويمر كليًا أو جزئيًا في المنطقة (ج)، ينبغي أن يحصل على موافقة اللجنة العليا للتخطيط في الإدارة المدنية. لا تمثيل للفلسطينيين في هذه اللجنة، بل هي لجنة مكوّنة من ممثلين إسرائيليين

---

[32] انظر "المستوطنات في القانون الدولي وانتهاك حقوق الإنسان للفلسطينيين في الضفة الغربية" في بتسيلم، **جميع الوسائل مشروعة: سياسة الاستيطان في الضفة الغربية**، تموز 2010، ص 41-46

[33] أرئيل كهانا، "الوزير شالوم: الماء لروابي مقابل الترويج للمستوطنات"، **صحيفة مكور ريشون**، 10.9.14.

[34] Jan Selby, "Renewing cooperation on water: what hope for the two state solution?", **Open Democracy**, 26.1.17.

[35] تسفرير رينات، "التعاون الإسرائيلي الفلسطيني قد ينقذ نهر قدرون الملوث"، **هآرتس**، 17.11.2017؛ أفيف لافي، "قصة نهر قدرون ذات الرائحة الكريهة على وشك الانتهاء"، **زمان إسرائيل**، 16.8.20. التماس قدمته مؤسسة تسلول ضد السلطة الحكومية للمياه والصرف الصحي وآخرين، للمالبة بحل مشكلة مياه الصرف الصحي في قدرون، تم شطبه على ضوء الاتفاقات المبرمة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية - انظر قرار حكم محكمة العدل العليا رقم 15/7005، 24.3.19

[36] Jan Selby, "Renewing cooperation on water: what hope for the two state solution?" . انظر أيضًا جيلي كوهين وجاكي خوري، "على الرغم من موافقة الجيش، الوزير سيلفان شالوم يؤخر ربط المدينة الفلسطينية الجديدة روابي بالمياه"، **هآرتس**، 15.2.15؛ عميرة هس، "المشكلة هي التمييز في المياه في الضفة الغربية وليس النقص"، **هآرتس**، 1.7.16؛ عميرة هيس، "سلطة المياه تريد مضاعفة إمدادات الضفة الغربية، لكن المستوى السياسي لا يوافق"، **هآرتس**، 8.7.16.

فقط. هذا الإجراء غالبًا ما يجعل قرارات لجنة المياه المشتركة بلا معنى، نظرًا لأن جميع المشاريع الفلسطينية تقريبًا تمر عبر المنطقة (ج)، سواء كانت ربط خطوط المياه بين التجمعات الفلسطينية المجاورة أو إنشاء محطات معالجة لمياه الصّرف الصّحي، والتي يجب إبعادها عن المناطق الحضرية المبنية.

حتى المشاريع التي تتم الموافقة عليها فعليًا من قبل اللجنة والإدارة المدنية تواجه صعوبات، إذ يتعين على الفلسطينيين الحصول على موافقة إضافية من منسق العمليّات في الضفة من أجل استيراد المعدات والمواد اللازمة لتنفيذها من الخارج - بالإضافة إلى موافقة منفصلة من الإدارة المدنية لنقل المعدات داخل الضفة الغربية. وقد حدث أكثر من مرة أن تطلّب الأمر تدخّل الحكومة الأمريكية للمساعدة في الحصول على الموافقة لنقل المعدات[37].

في دراسة أجراها البروفيسور يان سيلبي، الخبير في نزاعات المياه من جامعة ساسكس في إنجلترا، حول القرارات التي اتخذتها اللجنة خلال السنوات التي كانت تعمل فيها بشكل كامل، يوضح تمامًا الانحياز لصالح الجانب الإسرائيلي. بين عامي 1995 و-2009، قدم الفلسطينيون 602 مشروعًا إلى لجنة المياه المشتركة. 188 من هذه المشاريع تعنى بحفر آبار جديدة وإعادة تأهيل الآبار الموجودة. لم توافق اللجنة على حفر أية بئر جديدة للفلسطينيين في الحوض الفرعي الغربي من الحوض الجوفي الجبلي، بينما تمت الموافقة على 24 طلبًا في الحوض الفرعي الشرقي. تمت الموافقة على ما مجموعه 68 بئراً (آبار جديدة، آبار بديلة وآبار لمراقبة المياه الجوفية)، لكنّ تنفيذ المشاريع تأخر لسنوات عديدة بسبب مطالب إسرائيل بالحصول على موافقات إضافية ومنفصلة لمنشآت الضخ والأنابيب لتلك الآبار. وهكذا، من بين 68 بئرًا تمت الموافقة عليها للفلسطينيين، تم استخدام 38 بئرًا فقط في نهاية المطاف[38]. علاوة على ذلك، اعتبارًا من العام 2008، أجلت إسرائيل 106 مشاريع تهدف إلى تحسين إمدادات المياه لأكثر من مليون فلسطيني من سكان الضفة الغربية، كان 85 منها عبارة عن مشاريع لإنشاء أو إعادة تأهيل شبكات المياه المحلية. حتى ذلك الحين، تمت المصادقة على ثلاثة مشاريع فقط لإنشاء مرافق لمعالجة مياه الصّرف الصّحي للفلسطينيين (من أصل 16 مشروعًا تم تقديمها إلى اللجنة)[39].

في الوقت نفسه، تمت الموافقة على جميع الطلبات الإسرائيلية البالغ عددها 108 طلبات لإنشاء خطوط تزويد المستوطنات بالمياه وحفر ثلاثة آبار جديدة، بالإضافة إلى الموافقة على جميع الطلبات، تقريبًا، لإقامة منشآت لمعالجة مياه الصّرف الصّحي في المستوطنات. كل هذه المشاريع ربطت الجانب الغربي من الخط الأخضر بالمستوطنات - بما في ذلك خمسة خطوط تمّت الموافقة عليها عام 1998 وزادت كميات المياه للمستوطنات بمقدار 25 مليون متر مكعب، وخط آخر تمت الموافقة عليه عام 2002 للمستوطنات في جنوب بيت لحم[40].

ج. فشل آلية التنفيذ والمراقبة المشتركة - سلطة المراقبة في أيدي الإسرائيليين فقط

آلية المراقبة المتكافئة المنصوص عليها في الاتفاقية المرحلية لم توضع موضع التنفيذ قط. لم يُسمح للفلسطينيين بالوصول إلى مناطق النفوذ التابعة للمستوطنات ولم تمنح الاتفاقية الفلسطينيين إمكانية الوصول إلى المشاريع داخل الخط الأخضر على أي

---

[37] لقاء مع د. شداد العتيلي، 21.6.22.

[38] Jan Selby, "Cooperation, domination and colonization: the Israeli-Palestinian Joint Water Committee", p, 12-14.

[39] **Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development**, p.48-50.

[40] Jan Selby, "Cooperation, domination and colonization: the Israeli-Palestinian Joint Water Committee", p, 12-13.

حال، على الرغم من أنهم يستخدمون مصادر المياه المشتركة. هكذا تلاشت صلاحيات الرقابة والتنفيذ الفلسطينية بعد وقت قصير من التوقيع على الاتفاقية.

النتيجة هي أن إسرائيل لا تزال متحررة من أية آلية رقابة خارجية. لم يُمنح الفلسطينيون، أو أي طرف آخر، أية صلاحيات رقابية أو تنفيذية تمكّنهم من بالتصدي لنهب ينابيع أو آبار المياه من قبل المستوطنين، لعنف المستوطنين الذي يمنع الوصول إلى مصادر المياه أو من معالجة وصلات المياه غير المُصادَق عليها إلى البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية. إسرائيل تدعم هذه الأعمال، كنهج سياسي، وتسمح بها، بل إن جنوداً وعناصر شرطة يشاركون في هذه الأعمال فعلياً في بعض الحالات[41].

من ناحية أخرى، تتمتع إسرائيل بصلاحيات رقابية على الفلسطينيين باعتبارها القوة المحتلة في الضفة الغربية وتستغل هذه الصلاحيات لإلحاق الضرر، أيضًا وضمن أشياء أخرى، بمصادر المياه الخاصة بالتجمعات الرعوية الفلسطينية في تلال جنوب الخليل وغور الأردن. الحجة الرسمية لهدم هذه المصادر هو أن الأمر يتعلق بـ "استخدام المياه لأغراض غير مُصادَق عليها" أو أنها مسؤولة عن تلويث شبكات المياه، لكن الهدف الحقيقي هو طرد السكان الفلسطينيين من أراضيهم.

كل واحد من مصادر المياه يحتوي هذه على بضع عشرات من الأمتار المكعبة من المياه، ومن الواضح أن ليس في وسعها التأثير على قطاع المياه الإسرائيلي أو الفلسطيني؛ ولكن بالنسبة للتجمعات الفلسطينية المعزولة التي تعتمد عليها بشكل كليّ، هنالك فرق شاسع بين توافرها وبين تدميرها.

إفادات

تعكس عشرات مالإفادات التي جمعتها بتسيلم من سكان الضفة الغربية ضمن هذا التقرير نتائج سيطرة إسرائيل على قطاع المياه بين البحر والنهر. في هذه الإفادات، يروي السكان الفلسطينيون كيف أن النقص المستمر في المياه، والذي تسببه إسرائيل، يقرر جدول أعمال الأسرة والتخطيط الاقتصادي، وكيف يضطرون إلى حساب الاستخدام المنزلي للمياه في الطبخ والتنظيف والاستحمام بدقة. هذا هو الواقع القائم سواء بين سكان المدن، حيث كميات المياه التي يتم توفيرها بعيدة عن تلبية احتياجاتهم، أو بين سكان التجمعات الرعوية غير الموصولين بشبكة مياه على الإطلاق ويعتمدون على المياه المشتراة من مقاولين خاصين.

المدن الفلسطينية

المدن الفلسطينية موصولة بشبكة مياه. لكن الكميات المحدودة التي تخصصها إسرائيل للفلسطينيين تتطلب من سلطة المياه الفلسطينية أن تسمح بتدفق المياه عبر الشبكات بشكل متقطع، بحيث يحصل كل فرد على المياه مرة واحدة فقط كل بضعة أيام وليس بشكل مستمر.

[41] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) - الأرض الفلسطينية المحتلة، **كيف تحدث عملية السلب: التأثير الإنساني لاستيلاء المستوطنين الإسرائيليين على مياه الينابيع الفلسطينية**، آذار 2012. انظر أيضًا بتسيلم، بالوكالة عن الدّولة: استيلاء الدّولة على أراض في الضفة الغربيّة أداتُه عُنف المستوطنين، تشرين الثاني 2021.

وبسبب محدودية الإمداد، قام معظم الفلسطينيين في الضفة الغربية بتركيب خزانات مياه خاصة على أسطح منازلهم، يملؤونها في الأيام التي يتوفر فيها إمداد المياه، لاستخدامها في الأيام التالية. تتطلب خزانات المياه صيانة دورية وإشرافًا منتظمًا على عمل المضخات. في كثير من الأحيان، المياه التي يخزّنها السكان في هذه الخزانات لا تكفي لسدّ احتياجاتهم ويضطرون إلى شراء المياه من مقاولين خاصين - بسعر أعلى بعدة أضعاف مما يدفعونه للسلطات المحلية - أو إلى شراء زجاجات مياه معدنية للشرب والطبخ.

إفادة غادة الرابي (50 سنة)، أم لثلاثة أولاد، من سكان رام الله[42]:

نسكن في منزل خاص في حي أم الشرايط في رام الله. يزداد نقص المياه سوءًا كل عام وخاصة بين شهري نيسان وتشرين الثاني. مع اقتراب فصل الصيف نبدأ الاستعداد لحياة مشوشة بسبب انقطاع المياه الذي يستمر أسبوعًا كاملاً في بعض الأحيان.

لدينا خزانان احتياطيان للمياه، سعة كل منهما 1,500 لتر، وخزان آخر لسخان المياه بالطاقة الشمسية بسعة 1,000 لتر. نحصل على مياه جارية حسب برنامج سلطة المياه في رام الله. وفقًا لهذا البرنامج، تحصل منطقتنا تحصل على المياه لمدة ثلاثة أيام فقط في الأسبوع، معظم أيام السنة. يبدأ تزويد المياه مساء السبت، حيث يكون التيار ضعيفًا، ويستمر يومي الأحد والاثنين. في الأيام الأخرى من الأسبوع تنقطع المياه. في أيام التزويد نقوم بملء الخزانات.

لكن حتى الماء الموجود في الخزانات لا يكفي للقيام بكل الأعمال المنزلية، على الرغم من أننا نعيد استخدام المياه ونجمعها في زجاجات ودلاء. لقد عدنا إلى الأيام البدائية، عندما كان يتم فعل كل شيء يدويًا. أغسل الأطباق بإبريق وأغسل الملابس باليد ونستحم أيضًا بوعاء من الماء الساخن وكوب كبير. أشعر دائمًا بأن لا شيء نظيف بشكل حقيقي، سواء الأطباق أو الغسيل أو الجسم، النظافة لا تصل أبدًا إلى درجة مئة في المئة مقارنة باستخدام مياهٍ جارية مع ضغط ماء طبيعي.

بسبب نقص المياه، يتعين علينا أيضًا شراء المياه من مقاولين خاصين، وثمنها أغلى بكثير. من أجل ملء خزان بسعة ثلاثة أو أربعة أمتار مكعبة ندفع لهم مائتي شيكل، بينما ندفع لسلطة المياه خمسة شواقل للمتر المكعب. منذ بداية الصيف قمنا بشراء المياه من مقاولين خاصين أربع مرات. إنه عبء مالي كبير. المياه التي نشتريها لا تستخدم للشرب أو للطبخ، لأننا لا نعرف مصدرها وقد تكون ملوثة، لذلك يجب علينا أيضًا شراء مياهٍ معدنية للشرب والطبخ. نشتري كل أسبوع حوالي عشرين زجاجة مياه معدنية من سعة الليتر ونصف الليتر. يجب أن نضيف إلى كل هذه النفقات تكلفة شراء أدوات الطعام البلاستيكية التي تستخدم لمرة واحدة، لتجنب إهدار الماء على غسل الأطباق.

تدور حياتنا حول المياه ومواعيد التزويد. أفحص الصنبور الذي في الفناء لمعرفة ما إذا كانت المياه قد وصلت وعندما تصل يجب أن أتأكد أنها تُضخّ إلى الخزانات الموجودة على السطح. يصعد زوجي إلى السطح لكي يتحقق من ذلك، لأن المياه تصل أحيانًا لكنّ العوامة تكون عالقة أو مكسورة، بسبب انقطاع المياه لبضعة أيام، مما يتسبب في تراكم البقايا أو تكلسها. نحتاج أحيانًا إلى إحضار سبّاك أو شراء عوامة جديدة. منذ بداية الصيف قمنا بتغيير العوامة مرتين. إذا حدث العطل عند وصول المياه، فلن يتم ملء الخزانات وسيتعين علينا الانتظار أسبوعًا آخر.

[42] أدلت بإفادتها أمام باحث بتسيلم الميداني إياد حداد، في 22.6.22.

بسبب نقص المياه نمتنع عن استضافة أي شخص، حتى لا نشعر بالحرج إذا استخدمنا مثلًا المرحاض ولم يكن الماء متوفرًا في خزانات الشطف. في بعض الأحيان أضطر إلى أخذ إجازة من العمل في الأيام التي تصل فيها المياه، لإنهاء أكبر قدر ممكن من الأعمال المنزلية المتراكمة وكسب يوم آخر تكون الخزانات فيها ممتلئة.

انتظار المياه بدرجة عالية من التوتر يشوّش حياتنا جميعًا ويؤثر على حالتنا النفسية وعلى مزاجنا. نعمل بانتباه على عدم إهدار ولو قطرة ماء واحدة. نذكّر أنفسنا ونذكّر بعضنا البعض دائمًا بأن نقتصد في المياه ويكون الموضوع حاضراً في أحاديثنا باستمرار: المياه تنفد، من سيحضر لنا المياه، من سيتصل بالمورّد لشراء المياه ومن سيشتري المياه المعدنية. قصة لا بداية لها ولا نهاية.

لماذا على حياتنا أن تكون مشوّشة إلى هذا الحد؟ اليهود الذين يعيشون في إسرائيل وفي المستوطنات يحصلون على المياه بسهولة وبدون أي قلق أو ضغط ويستمتعون بها دون خوف من انقطاع جريان التيار فجأة ودون الحاجة إلى شراء حاويات كبيرة لتخزين المياه. يحصلون على المياه عبر الشبكة دون انقطاع وبالضغط المناسب ولديهم حدائق ومسابح ومزارع زراعية وحيوانية وحياة مرفّهة بينما حياتنا بائسة بسبب هذا النقص.

إفادة خلود ضامن (44 سنة)، أمّ لطفلين، من سكان نابلس[43]:

منذ تزوجت وأنا أعيش في منزل مستأجَر في حي الضاحية العليا. نعاني من نقص المياه على مدار السنة، حتى في الشتاء. لدينا خزان مياه واحد فقط على سطح المبنى، لأن المالك يقول إنه لا يمكن للسطح تحمّل المزيد من الخزانات. عندما يكون هذا الخزان فارغًا، لا يمكننا أيضًا أن نحصل على ماء ساخن.

خلال الأسبوع لا أقوم بغسل الملابس، أنتظر وصول الماء إلى المنزل. في معظم الأوقات يصل الماء ليلاً، بعد الساعة 22:00، فأقوم بتشغيل الغسالة مرارًا وتكرارًا لساعات، حتى أنهي غسل كل الملابس المتسخة.

تتفاقم المشكلة في فصل الصيف بسبب زيادة استهلاك المياه. الاستحمام في الصيف يتطلب منا التخطيط. يعود أطفالي من المدرسة إلى المنزل ويكونون بحاجة إلى الاستحمام، فأقوم بملء دلو من الماء في الحمام وأسمح لهم بالاستحمام بتلك الكمية فقط لكي يتبقى لنا ماء للاحتياجات الأخرى مثل الشرب وتحضير الطعام وغسل الأطباق والوضوء. أستخدم الجلاية مرة واحدة في اليوم من أجل توفير المياه وأجلي بقية الأواني باليدين.

قبل عامين، خلال الصيف، انقطعت المياه عدة مرات لأكثر من 12 يومًا. اضطررت للذهاب إلى منزل أمي للاستحمام وغسل ملابسي وملابس أطفالي. مكثت في منزلها بضعة أيام. في العام الماضي زارتني أختي الصغرى مع أطفالها الأربعة الصغار. خرجنا إلى الحديقة، لعب الأطفال بالرمل واتسخوا، فاضطروا إلى الاستحمام وتغيير ملابسهم. كان عليّ أن أشرف على استحمامهم. اعتذرت لأختي أنني لم أتمكن من تشغيل الغسالة لأنني كنت أخشى أن ينفد الماء وطلبت منها أن تغسل ملابس أطفالها في منزلها. لو شغّلت الغسالة حينها لما بقيت لنا قطرة ماء لنشربها. كان الأمر محرجًا، لكن لم يكن لدي خيار آخر.

[43] أدلت بإفادتها أمام باحثة بتسيلم الميدانية سلمى الدبعي، في 25.3.22.

حتى عندما أقوم بدعوة العائلة لتناول وجبة في منزلنا، أخطط لها وفقًا لموعد توفّر المياه. كل حياتنا مرتبطة بالمياه. أطلب من الأطفال أن ينتبهوا عندما يفتحون الصنبور وألا يفتحوه كثيرًا، حتى لا تنفد المياه لدينا. بمجرد سماعي صوت المياه جارية، أنادي عليهم ويكونون هم قد عرفوا فورًا ما أريد. قبل أن أقول أي شيء، يقولون لي: "أجل يا أمي، نحن نفتح الصنبور بحذر".

عندما تصل المياه، أقوم أولاً بملء جميع الأواني الفارغة لدي. لدي برميل ماء على الشرفة يُستخدم للتنظيف عندما ينقطع إمداد المياه عنا. عندما نطلب شراء الماء من صهريج فإن ذلك يكلفنا 100 شيكل لملء خزان المياه الموجود على السطح. هذا مبلغ كبير بالنسبة لنا وعلينا أيضًا انتظار وصول صاحب الصهريج. إذا طلبنا الشراء في الصباح، فقد يصل في نهاية اليوم وربما يصل في اليوم التالي. لهذا السبب أقوم بملء جميع الأوعية المتاحة في المنزل. الانشغال بملء الأوعية وجميع الأعمال المنزلية التي أقوم بها يدويًا يستغرق معظم وقتي خلال اليوم، وفي اليوم التالي أكون قد أصبحت منهكة تمامًا. الأمر صعب جدًا بالنسبة لي.

إفادة نرمين أبو حية (41 سنة)، أم لخمسة أولاد، من سكان الخليل[44]:

أعيش في مبنى قديم في منطقة شارع الشلالة القديم وأعمل في صناعة المواد الغذائية. زوجي عامل بناء. نعاني من نقص في المياه، بسبب انقطاع تزويدها لفترات طويلة. لدينا عشرة خزانات مياه على السطح، لكنها لا تكفي.

تزودنا بلدية الخليل بالمياه مرة كل 18 يومًا إلى شهر، لمدة 24 ساعة. وحتى حينما نتزود بالمياه يكون تدفقها يكون ضعيفًا ولا يكفي لملء الخزانات، بل خمسة منها فقط. لا يمكننا شراء المياه من مقاولين خاصين، لأنهم لا يستطيعون ملء خزاناتنا نظرًا لأن السطح مرتفع للغاية. هذا هو السبب في أنه عليّ أن أكتفي بالخزانات الخمسة حتى يتم تزويدنا بالمياه من جديد.

عملي هو طهي رؤوس الأغنام. هذا هو مصدر الدخل الرئيسي لعائلتي. تحضير رؤوس الأغنام يتطلب الكثير من الماء للتنظيف والطبخ، والماء لا يكفينا. أحيانًا لا أستطيع أخذ الطلبات لأنه لا يكون لدي ما يكفي من الماء فأخسر دخلًا كان من الممكن أن أجنيه.

نضطرّ دائمًا أن نطلب الماء من جيراننا الذين يملكون آبارًا. أشعر أحيانًا بأنهم يمتعضون عندما أذهب إليهم مرارًا وتكرارًا لطلب الماء. هذا الأمر يحرجني ويشعرني بالإهانة. في كثير من الأحيان أيضًا أشتري مياه الشرب من الدكاكين.

عندما لا يكون هناك ماء، تنتشر الأوساخ والروائح الكريهة من المرحاض في جميع أنحاء المنزل وتجذب الذباب. بسبب النقص في المياه، لا نستخدم سيفون المرحاض وإنما نغسل المراحيض يدويًا بإبريق من الماء، وهذه هي الطريقة التي نستحم بها أيضًا. أغلقنا صمامات سيفون المرحاض والدُّش حتى لا نهدر المياه. أشعر أحيانًا بالإحباط والإرهاق النفسي بسبب انقطاع المياه في المنزل. أذهب مع أطفالي الصغار إلى منزل أختي وأبقى هناك لبضعة أيام. أحيانًا كثيرة أصرخ على الأولاد بسبب الاستحمام. طوال الوقت أطلب منهم أن ينتهوا من الاستحمام بسرعة وألّا يهدروا المياه.

عندما خطب ابني ماهر عروسًا، طلبت عائلة العروس منا أن نستضيفهم لدينا لبضعة أيام، لكن المياه في المنزل كانت مقطوعة وزوجي محمود كان يعمل في إسرائيل. لم أجد من يعطيني الماء. حتى الجيران رفضوا إعطائي وقالوا إن ليس لديهم ما يكفي.

[44] أدلت بإفادتها من قبل أمام باحثة بتسيلم الميدانية منال الجعبري، في 20.6.22.

شعرت بأن رؤيتي قد تشوّشت ولم أعرف ماذا أفعل. اتصلت بوالدي وبكيت. أخبرته بأن أهل الخطيبة قادمون لزيارتنا، لكن المنزل متسخ ورائحته كريهة وأنا لا أجد ماء للتنظيف أو للطهي. هدأني أبي ثم اتصل بجارنا وتوسل إليه أن يعطينا بعض الماء حتى لا أشعر بالحرج في ذلك اليوم. استجاب الجار لطلب أبي وقام بربط ماسورة مياه بأحد الخزانات وملأه لنا ببعض الماء، ثم بدأت بتنظيف المنزل والحمام وغسل أدوات المطبخ المتسخة التي تراكمت في المطبخ.

في اليوم الذي نحصل فيه على المياه من البلدية فإنني أعمل طوال الليل. أنظف المنزل وأعد وجبات الطعام، أقوم بعمل كل شيء في نفس الوقت. ذلك يرهقني جسديًا ونفسيًا. أحيانًا تتكدس الملابس المتسخة لمدة أسبوع بسبب نقص المياه، فأقوم بتشغيل الغسالة مرارًا وتكرارًا وأحرص على ماء غسيل الملابس لشطف الفناء والدرج.

التجمّعات الرعوية المعرضة لخطر الترحيل

تنتشر في أنحاء الضفة الغربية عشرات التجمعات السكانية التي تكسب قوتها من الرعي والزراعة ويعيش فيها آلاف السكان الفلسطينيين الذين تريد إسرائيل طردهم والاستيلاء على أراضيهم، لكنها لا تريد أن يتم تصوير هذا التهجير وتوثيقه. بدلاً من ذلك، تفرض عليهم واقع حياة لا يطاق بهدف إرغامهم على مغادرة منازلهم، ليبدو وكأنهم غادروا بمحض رغبتهم وإرادتهم. وتشمل هذه السياسة منع إنشاء أبنية سكن أو أبنية عامة ورفض تعبيد طرق وشوارع تؤدي إلى بلداتهم ومنعهم من الارتباط بالبنية التحتية للكهرباء والمياه. السكان - الذين لم يتبق لديهم خيار آخر - يبنون منازل دون تصاريح، يعبدون الطرق بأنفسهم ويرتبطون بالبنية التحتية، وعندها تصدر لهم إسرائيل أوامر هدم ثمّ تنفّذ بعضها أيضًا.

إحدى وسائل الضغط التي تمارسها الإدارة المدنية على هذه التجمعات هي تدمير الشبكات والخزانات وآبار المياه ومصادرة الحاويات. تبرر إسرائيل ذلك بأعذار مختلفة، مثل أنها بُنيت بدون ترخيص أو أنها تقع داخل مناطق إطلاق نار، حتى عندما يتعلق الأمر بمناطق لم يتم استخدامها منذ عقود.

منذ بداية العام 2012 وحتى نهاية حزيران 2022، وثّقت بتسيلم 234 حادثة ألحقت فيها إسرائيل أضرارًا بمصادر المياه في جميع أنحاء الضفة الغربية: 12 حادثة تدمير شبكات، 33 حادثة تدمير خزانات، 112 حادثة تدمير آبار ماء و- 77 حادثة مصادرة صهاريج ماء. وبلغت هذه الأضرار ذروتها في عامي 2020 و2021 بواقع 56 و- 50 حادثة، على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، منذ العام 2017، وثّقت بتسيلم 32 حادثة قامت إسرائيل خلالها بالبحث عن مصادر مياه "غير شرعية" في غور الأردن ثم قامت إما بإغلاقها أو بإصدار أوامر بهدمها.

تعيش معظم هذه التجمعات في مواقعها منذ أجيال، منذ زمن بعيد قبل احتلال إسرائيل للضفة الغربية. على الرغم من ذلك، وحتى عندما تكون هذه التجمعات على بعد أمتار قليلة من البنية التحتية للمياه المخصصة لمستوطنات قريبة، ترفض إسرائيل ربطها بشبكة المياه. بسبب هذه السياسة، يضطر سكان هذه التجمعات إلى الاعتماد على المياه التي يتم جلبها لهم في خزانات أو صهاريج، وهي أغلى ثمناً بعدة أضعاف من أثمان المياه التي يتم توفيرها عبر شبكة المياه. يتم تحديد سعر المياه بناءً على المسافة بين التجمع وبين المورّد وعلى نوع الطريق المؤدية إليه ومدى خطورة مصادرة الصهاريج، وهو ما يتعرض له المورّدون بسبب محاولات إسرائيل منع إيصال المياه إلى التجمعات.

نتيجة لذلك، يعتبر معدّل استهلاك الفرد اليومي من المياه في هذه التجمعات مماثلاً لما تعرّفه منظمة الصحة العالمية على أنه معدّل الاستهلاك في مناطق الكوارث، أو المناطق المنكوبة: حوالي 26 لترًا للفرد في اليوم الواحد، أي حوالي رُبع الحد الأدنى الموصى به من قبل المنظمة.

إفادة مريم خليل (62 عامًا)، أم لثمانية أولاد، من سكان المالح في الأغوار[45]:

عائلتي تكسب قوت يومها من تربية الأغنام. قبل الاحتلال كانت المياه تتدفق في وادي المالح وكانت هناك ينابيع تفيض بالمياه. قبل أكثر من ثلاثين عامًا، بعد الاحتلال، جفف الإسرائيليون الينابيع في الوادي ودمروا آبار المياه. غادر الكثير من الناس المنطقة بحثًا عن مصادر مياه أخرى.

من أجل توفير المياه لأفراد الأسرة وللأغنام، يتعين علينا شراء المياه وتخزينها في خزانات. في العام الماضي قررنا شراء تراكتور لمساعدتنا في نقل المياه، لأننا نحضرها من مكان بعيد. يلاحق الجيش والشرطة التراكتورات في كل مكان ويمنعونها من المرور. طاردوا أبنائي أكثر من مرة وأجبروهم على سكب الماء من الخزانات. وزعم الجيش أن الناس يسرقون المياه من الأنابيب التي تمر بجانب منازلنا، والتي تستخدمها معسكرات الجيش والمستوطنات. توجه أشخاص من تجمعنا إلى الإسرائيليين عدة مرات وطلبوا منهم ربطنا بشبكة المياه، لكنهم لم يوافقوا.

على بعد كيلومتر واحد من منزلنا يوجد أنبوب ماء يستخدمه معسكر للجيش. لا يسمحون لنا بملء قنينة ماء واحدة منه. نخشى الاقتراب من هذا الأنبوب لئلا يتهمّونا بتخريبه ثم يضعونا في السجن ويغرّمونا.

في الصيف يكون الوضع أسوأ بكثير، ليس لدينا ماء كل الوقت وعندما نخرج لكي نجلب الماء يكون الأمر أشبه بالذهاب إلى الحرب. يسير أولادي في طرق غير معبدة إلى الينابيع في المنطقة لملء المياه منها. لكن تدفق المياه في هذه الينابيع ضعيف للغاية وبصعوبة يمكن ملء الماء هناك. يستغرق ملء خزان سعته ثلاثة أمتار مكعبة حوالي ثلاث ساعات، وهناك الكثير من الناس بالقرب من النبع، يتشاجرون فيما بينهم أحيانًا حول من سيملأ أولاً.

في الصيف نستهلك 10 أمتار مكعبة من الماء أو أكثر كل يوم، لنا وللأغنام. كل متر مكعب من الماء نشتريه يكلفنا 20 شيكل، وهذا بعد أن نتوسل للسّائق بأن يخفض السعر لأن المياه تأتي من مناطق بعيدة، ولذا فهي باهظة الثمن. في المحصّلة، نحن ندفع آلاف الشواقل مقابل المياه، أي أكثر من نصف دخلنا. تكمن المشكلة أيضًا في وجود العديد من الأشخاص في نفس الوضع وجميعهم يتصلون لطلب المياه، لذلك علينا الانتظار حتى يأتي دورنا. في الصيف مرّ علينا يومان من دون أي ماء على الإطلاق، ولا حتى نصف كأس للشرب. لولا مساعدة الجيران، الذين كان لديهم خزان مياه، لماتت جميع أغنامنا من العطش.

إفادة يوسف بشارات (45 سنة)، أب لـ 11 ولدًا، من سكان خلة مكحول في الأغوار[46]:

أنا أقوم بتربية الأغنام مع والدي وإخوتي. نحن نعيش في خيام ومبان مؤقتة، في ظروف صعبة. حياتنا أكثر صعوبة لأنه ليس لدينا ماء. الأنابيب التي تزود معسكرات الجيش بالمياه تمر تحت خيامنا، لكن لا يُسمح لنا بأخذ كأس واحدة منها. ذات مرة وجدوا

[45] أدلت بإفادتها أمام باحث بتسيلم الميداني عارف ضراغمة، في 16.3.22.
[46] أدلى بإفادته أمام باحث بتسيلم الميداني عارف ضراغمة، في 5.6.22.

ثقبًا في الأنبوب، كان قد حصل من تلقاء نفسه، بالقرب من خيمة أخي أشرف. اعتقلوه مرتين وغرّموه بأكثر من 3,000 شيكل بدعوى أنه سرق ماءً، لكن ذلك كان كذبًا. في كثير من الأحيان توسلنا أمامهم للسماح لنا بالحصول على المياه من الأنابيب، وكنا على استعداد لدفع أي مبلغ يطلبونه، لكن الإسرائيليين رفضوا طلبنا دائمًا.

على مر السنين أنفقت الكثير من المال على شراء المياه من الصهاريج. المتر المكعب من المياه يكلف أكثر من 25 شيكل والصهاريج لا تتوفر دائمًا. في كل عام أدفع أكثر من 15,000 شيكل مقابل المياه للأغنام وللبيت. قبل سنوات، قبل أن يأتي المستوطنون إلى هنا، كنا نأخذ الأغنام إلى مناطق بعيدة، حيث توجد عدة آبار كنا نروي الأغنام منها. اليوم وبعد أن استولى المستوطنون على هذه الآبار، لا أحد يجرؤ على الذهاب إلى هناك.

منذ أكثر من عام وأنا آتي بخزان مياه بسعة 3 أمتار مكعبة بواسطة التراكتور، من منطقة رأس الأحمر، وأقطع مسافة تزيد عن عشرة كيلومترات. أحيانًا أسافر مرتين أو ثلاث مرات يوميًا لجلب الماء، وخاصة في فصل الصيف. أقضي الكثير من الوقت على الطرقات، لأنني أضطر أحيانًا إلى التوقف على جانب الطريق لمدة ساعتين خوفًا من مضايقات الشرطة. تقوم الشرطة باختراع أي سبب لتحرير المخالفات، حتى لو كان التراكتور في حالة ممتازة، فإنهم يجدون شيئًا ما لتحرير مخالفة بسببه.

أكبر مشكلة لدينا هي المياه. نحافظ على كل قطرة ونوفر المياه من أجل قطيعنا الذي لا يمكن أن يظل على قيد الحياة، ولو لدقيقة واحدة بدون ماء. كل عمل في الحياة يتطلب الماء. غسيل الملابس والاستحمام والتنظيف، كلها أمور تتطلب الماء. لا أحد يستطيع أن يتخلى عن النظافة. تقوم زوجتي أحيانًا بتجميع الملابس والأواني لأكثر من أسبوع حتى تقوم بغسلها وجليها. إذا لم نغسل الملابس ولم نستحم ولم نغسل الصحون فسوف نمرض بسبب البكتيريا والقوارض. في بعض الأحيان نستخدم الماء نفسه مرتين. نستخدم ماء غسيل الملابس والأواني لسقي الأغنام. أنا هنا الآن على وشك الوضوء للصلاة وأقوم بذلك تحت الشجرة لسقيها كي لا يضيع الماء.

إفادة وضحة نواجعة (56 سنة)، أم لخمسة أطفال، من سكان سوسيا[47]:

أنا ربة منزل وأعيش مع زوجي مراد، وهو عاطل عن العمل، ومع ابني زين. نحن نكسب قوتنا من تربية 15 رأسًا من الأغنام وبيع منتجات الألبان التي نصنعها. نعتمد على الآبار لتخزين مياه الأمطار، لكن الأمطار تضاءلت في السنوات الأخيرة. لدينا بئر يتسرب منه الماء ويحتاج إلى إصلاح. في الماضي كانت لدى عائلتنا 13 بئرًا تلبي جميع احتياجاتنا. دمرت قوات الاحتلال بعضها والبعض الآخر لا نستطيع الوصول إليه لأن المستوطنين يطردوننا من هناك ويرشقوننا بالحجارة، والجنود يساعدونهم في ذلك.

على بُعد مائة متر عن منزلنا هناك بئر الهريني، لكن الجيش والمستوطنين يمنعوننا من الوصول إليها. طلبنا من بلدية يطا ربطنا بالبنية التحتية للمياه، لكنها لا تستطيع ذلك لأن البنية التحتية يجب أن تمر عبر المنطقة (ج) لكنّ الإدارة المدنية لا تسمح بذلك. نشتري حاويات مياه من يطا بسعر 350 شيكل لكل 10 أمتار مكعبة من الماء. هذه الكمية تكفي لمدة أسبوعين وبالكاد تلبي احتياجات المنزل والقطيع.

[47] أدلت بإفادتها أمام باحثة بتسيلم الميدانية منال الجعبري، في 9.3.22.

أحاول دائمًا أن أقتصد بأكبر قدر ممكن من المياه. أطلب من ابنتي سارة، التي تأتي كل يوم لمساعدتي، أن تستخدم أقل قدر ممكن من الماء عندما تنظف أو تجلي الأطباق أو تطبخ. في كثير من الحالات نؤجل غسيل البطانيات والسجاد لأنها تتطلب الكثير من الماء، وأحيانًا أطلب من زوجات أبنائي أخذها إلى مغسلة في يطا. في بعض الأحيان أطلب من أبنائي تأجيل زياراتهم وعائلاتهم لي لأنني أكون بلا ماء وانتظر أن نحصل على خزان مياه. أحب زراعة نباتات الزينة لكنها تذبل بسبب نقص المياه. يشتكي زوجي من أنني أستخدم الكثير من الماء لتنظيف المنزل، لكن من المستحيل عدم شطف المنزل كل يوم، خاصة في فصل الصيف، فنحن نعيش في منطقة مليئة بالغبار ولا خيار آخر لديّ. نعيش على دخل محدود وتكاليف المياه تشكل عبئًا ثقيلًا علينا وتسبب لنا صعوبة وضغطًا.

إفادة عزام نواجعة (61 سنة)، أب لسبعة أولاد، من سكان سوسيا تلال جنوب الخليل[48]:

أنا مزارع ومربي أغنام. لدي حاليًا قطيع من 30 رأس غنم. في السابق كان لدي قطيع من 150 رأس غنم، لكنه تقلص خلال السنوات القليلة الماضية بسبب مضايقات المستوطنين والجيش التي تمنعنا من الوصول إلى المراعي، وكذلك لأن تربية الأغنام أصبحت مكلفة أكثر بسبب ارتفاع أسعار العلف والمياه.

نعاني من نقص المياه الصالحة للشرب للاستهلاك الشخصي ولسقي الأغنام والمحاصيل. خربة سوسيا غير مرتبطة بشبكة مياه شركة مكوروت، رغم أن أنابيب الشركة تمتد على بعد أمتار قليلة عن منازلنا. طلبنا من السلطات الإسرائيلية والفلسطينية عدة مرات تزويدنا بالمياه، لكنها رفضت طلباتنا.

في الماضي كنا نعتمد على ثلاثين بئرًا قديمةً لجمع مياه الأمطار في محيط خربة سوسيا، كانت مشتركة لجميع العائلات. لكن الآن أصبح جزء من هذه الآبار يقع في مناطق تعتبرها إسرائيل "أراضي دولة" وجزء آخر قريب من مستوطنة سوسيا، وبالتالي أصبح من الخطر الوصول إليها. عندما كنا نستطيع استخدامها، كانت المياه تكفي لاحتياجات جميع العائلات وأيضًا لقطعان الأغنام التي كانت أكبر بكثير من القطعان التي نربيها اليوم. إذا وصلنا إلى هذه الآبار اليوم فسوف يهاجمنا المستوطنون. يقومون بتطيير طائرات بدون طيار لإخافة الأغنام وتشريدها.

لدي بئر صغيرة بالقرب من المنزل تنتج 40 متراً مكعباً من المياه، وهي كمية لا تكاد تكفي لسدّ احتياجات الأسرة والقطيع لمدة شهر واحد. يتوجب علينا شراء المياه في خزانات من يطا ومن بني نعيم ومن الخليل. يصل سعر المتر المكعب من الماء في بعض الأحيان إلى 35 شيكل، حيث تكون الأسعار في الصيف هي الأعلى. نحرص على إدارة استهلاكنا للمياه بحذر فائق، ونستخدم المياه فقط للاحتياجات الأساسية جدًا، مثل الغسيل وتنظيف المنزل وغسل الملابس، ونفعل كل شيء بأكثر الطرق بدائيةً. نستحم بالماء الذي نقوم بتسخينه ونسكبه من إبريق ولا نستحم بالدش. نقوم أيضًا بغسل الأواني وشطف الأرضية بإبريق. بالنسبة لغسيل الملابس، نستخدم الغسالات "ذات البرميلين" لأنها تستهلك كمية أقل من المياه مقارنة بالغسالات الأوتوماتيكية. بعد غسل الأواني وتنظيف المنزل، نستخدم الماء نفسه مرة أخرى لسقي النباتات القليلة التي لدينا. لا نزرع خضروات لأنها تتطلب الريّ

[48] أدلى بإفادته أمام باحث بتسيلم الميداني موسى أبو هشهش، في 9.3.22.

وعلينا شراء الخضار من الأسواق. مياه الشرب لدينا غير نظيفة، على الرغم من أننا نقوم بتصفيتها أو حتى نقوم بغليها أحيانًا. في بعض الأحيان نضطر إلى شراء المياه المعدنية للشرب، من أجل الأطفال أو عندما يمرض أحد أفراد الأسرة.

خلاصة

ليس ثمة نقص في المياه بين البحر والنهر، على عكس الوضع في دول الجوار، لكن ثمة في هذه المنطقة أزمة مياه مزمنة تنعكس فقط على الفلسطينيين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. أزمة المياه في الضفة الغربية هي نتيجة مقصودة تترتب على نظام الأبارتهايد الإسرائيلي وتشكّل أحد عناصر السيطرة الإسرائيلية على مختلف جوانب حياة الفلسطينيين.

يسعى نظام الأبارتهايد الإسرائيلي إلى تعزيز وإدامة التفوق اليهودي في كامل المنطقة الواقعة بين البحر والنهر والخاضعة لسيطرته. ينعكس هذا الإجراء في سياسة الأراضي والهجرة، في القيود المفروضة على حرية التنقل وكذلك في سياسة إدارة الموارد المائية. في إطار قطاع المياه الواحد، يخلق النظام الإسرائيلي بصورة متعمّدة فجوات هائلة في استهلاك المياه: بين أولئك الذين يتمتعون بكماليات القوة المائية العظمى من العالم الأول، مع حصانة فعلية من أضرار الطقس وتقلبات أزمة المناخ، وبين الرعايا الفلسطينيين الذين يعانون من أزمة مزمنة في المياه، ومن المتوقع أن تزداد معاناتهم منها أكثر مع تفاقم أزمة المناخ.

تناول هذا التقرير الطريقة التي يتم بها تطبيق هذه السياسة على السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، والذين يشكلون حوالي 20% من السكان الذين يعيشون تحت سيطرة نظام الأبارتهايد.

بعد الاحتلال مباشرة، استولت إسرائيل على جميع مصادر المياه المشتركة بين البحر والنهر ثم كرّست، لاحقًا، احتكارها لقطاع المياه من خلال الاتفاقية المرحلية التي وقّعت عليها مع الفلسطينيين في العام 1995. إلّا أنّ الواقع قد تغيّر منذ التوقيع على الاتفاقية، من النقيض إلى النقيض: التطورات التكنولوجية، التي حولت إسرائيل إلى قوة مائية عظمى، حررتها من الاعتماد الكلي على موارد المياه الطبيعية التي تم تنظيم طريقة توزيعها في الاتفاقية. منذ ذلك الحين، يمكن لمواطنيها على جانبي الخط الأخضر التزود بكميات غير محدودة من المياه، تقريبًا.

في ظل هذه الظروف، كان من المنطقي والجدير أن تسمح إسرائيل للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، الذين ازداد تعدادهم خلال السنوات الماضية بنحو 75%، باستخراج كميات من المياه تزيد عن تلك التي حُدّدت لهم في الاتفاقية. ولكن بدلاً من ذلك، تصر إسرائيل على الاستمرار في الحدّ منها. ولتبرير سياستها هذه، تتشبث إسرائيل باتفاقية عفا عليها الزمن ومن المشكوك فيه أنها كانت لائقة حتى وقت توقيعها، وكان من المفترض أن تنتهي صلاحيتها قبل رُبع قرن. هكذا تخلق إسرائيل أزمة مياه مستديمة، مصطنعة ومتعمدة، تسبب أضرارًا للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية.

تنعكس النتيجة في المعطيات: الإسرائيليون - على جانبي الخط الأخضر - يستهلكون بالمتوسط ثلاثة أضعاف ما يستهلكه الفلسطينيون سكان الضفة الغربية من المياه. يبلغ إجمالي استهلاك الإسرائيليين من المياه عشرة أضعاف ما يستهلكه الفلسطينيون في الضفة الغربية، على الرغم من أن عدد السكان في إسرائيل أكبر بثلاث مرات فقط.

خلال العقود الماضية، طورت إسرائيل نظام المياه الخاص بها انطلاقًا من رؤية أن إسرائيل والضفة الغربية هما وحدة جغرافية واحدة ربطت بها، أيضًا، جميع المستوطنات وأنشأت شبكة مياه واحدة في المنطقة بأكملها بين البحر والنهر. لكن يجري استثناء الفلسطينيين سكان الضفة الغربية من هذه الشبكة مما يضطرهم إلى الاكتفاء بنظام مياه قديم وغير مجدٍ، موزّع بين أجزاء إقليمية مختلفة، حيث تمنعهم إسرائيل حتى من نقل المياه التي استخرجوها بأعمال حفر جرت بموافقتها هي بين البلدات الفلسطينية المختلفة. هذا الواقع يمنع الفلسطينيين من تطوير نظام مياه مستقل يلبي احتياجاتهم، كما يمنعهم من التصرف وفقًا لمصالحهم ويفرض عليهم الاعتماد بشكل متزايد على التزود بالمياه – المدفوع ثمنها بالكامل - من إسرائيل.

صحيح أن إسرائيل تتذرع باتفاقية المياه لتبرير سياستها، لكن هذه الاتفاقية وعدت الفلسطينيين بمصادر مياه غير متوفرة. لا يستطيع الفلسطينيون استخراج الكميات المخصّصة لهم، إما لأن إسرائيل تمنعهم من ذلك لأسباب مختلفة وإما لأنه قد تبين، خلافًا للوعود، أن لا مياه في الأماكن التي سُمح لهم بالحفر فيها.

كما تستغل إسرائيل أيضًا لجنة المياه المشتركة، التي من المفترض أن تتعامل بطريقة عادلة، لخدمة أهدافها هي فقط، مع الحد من أعمال الحفر لاستخراج المياه للفلسطينيين. وقد أصبحت اللجنة أداة لتعزيز المشاريع الاستيطانية، بينما يتم تأجيل المشاريع للفلسطينيين ورفضها. حتى المشاريع التي تحصل على مصادقة اللجنة تكون مطالبة - خلافًا لما نصّت عليه الاتفاقية - بالحصول على مصادقة إضافية من الإدارة المدنية، حيث لا تمثيل هناك للفلسطينيين على الإطلاق. كذلك آليات المراقبة المنصوص عليها في الاتفاقية، والتي كان من المفترض أن تراقب بشكل متساوٍ إمدادات المياه للفلسطينيين وإمدادات المياه للمستوطنين، لم يتم تفعيلها على الجانب الإسرائيلي، مطلقًا.

تجسد السياسة الإسرائيلية بصورة واضحة السيرورات العميقة التي مر بها المجتمع الإسرائيلي في تجريد الفلسطينيين من الصفات الإنسانية - وهي سيرورات تسمح باستغلال مثل هذا المورد الأساسي جدًا كآلية للسيرة والتحكم وأداة لتحقيق أهداف سياسية، حتى لو كان الثمن التعطيش المتعمد لملايين من البشر. هذا التجريد من الصفات الإنسانية هو نفسه، أيضًا، ما يجعل من الممكن شنّ حرب منهجية ووحشية لضرب مصادر المياه الخاصة بالتجمعات الفلسطينية الأكثر ضعفًا، في المناطق الصحراوية الأكثر حرارة في الضفة الغربية وفي أيام الصيف الحارقة - فقط من أجل سرقة ممتلكاتها القليلة وأراضيها والاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضي لمواصلة عملية الاستيطان والنهب.

لم يكن بمقدور نظام الأبارتهايد تطبيق هذه السياسة وخلق مثل هذه الفجوات الهائلة بين القطاعين المائيين، الإسرائيلي والفلسطيني، لو لم يمنحه المجتمع الدولي حصانة شبه كاملة عن هذا الانتهاك الخطير لحقوق الإنسان الفلسطيني. علاوة على ذلك، ومن خلال دعمها للمنطق غير العادل الذي قامت عليه اتفاقية المياه الإسرائيلية - الفلسطينية، فإن الدول المانحة والدول التي تساعد في صيانة هذه الاتفاقية ، تتيح لإسرائيل مواصلة هذه السياسة، بل وتدعمها تمويليًا بصورة غير مباشرة.